

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

الجلسة العامة ٦٨

الأربعاء، ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

الثالثة المقدم في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال، المعنون "التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة". ويحمل هذا التقرير الرمز A/58/497(Part 1). وفي الفرع ثالثاً من التقرير، توصي اللجنة الثالثة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار بعنوان "التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠٠٤".

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ما لم يقدم اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي المؤقت، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الثالثة المعروض على الجمعية اليوم. تقرر ذلك.

سوف تقتصر البيانات لذلك على تعليقات

للتصويت.

أوضحت الوفود مواقفها من توصية اللجنة الثالثة

داخل اللجنة، ويظهر هذا في المحاضر الرسمية ذات الصلة. هل لي أن أذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة وافقت بموجب

نظراً لتغيب الرئيس، شغل السيد ألكساندر (هايتي)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

تقرير اللجنة الثالثة (A/58/497)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): سوف تنظر الجمعية في تقرير اللجنة الثالثة عن البند ١٠٦ من جدول الأعمال، بعنوان "التنمية الاجتماعية بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة". (الوثيقة A/58/497)

أطلب إلى مقرر اللجنة الثالثة، السيد عبدالله عيد سلمان السليطي، ممثل قطر، أن يعرض تقرير اللجنة الثالثة.

السيد السليطي (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض تمهيداً لنظر الجمعية الجزء الأول من تقرير اللجنة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠٠٤. وتتمسك الولايات المتحدة بالرأي الشائع على نطاق واسع في اعتبار أن الأسرة تمثل دور الوحدة الاجتماعية الأساسية. كذلك ترى الولايات المتحدة ارتباطاً قوياً بين تزايد المشاكل المجتمعية وتفكك الأسرة.

وتعترم الولايات المتحدة مواصلة الدعوة لأهمية استقرار الأسرة بوصفها قلب المجتمع. وكما قال الرئيس بوش مؤخراً: "الأسر القوية تجعل دولتنا أفضل. فهي تعلم أولادنا القيم وتساعدهم على أن يصبحوا مواطنين متحمسين للمسؤولية". وترى الولايات المتحدة أنه يجب أن تحدد في الذكرى السنوية تدابير للتغلب على المشاكل المجتمعية التي تقوض استقرار الأسرة. ومن ثم تتطلع الولايات المتحدة إلى أن تأخذ الاحتفالات التي تجري بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة هذه الأهداف بعين الاعتبار على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وبالمثل، تتوقع الولايات المتحدة مساعدة قوية من الأمانة العامة في هذه الاحتفالات والأنشطة، مثلما نص عليه مؤخراً قرار الجمعية العامة ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ما هو برنامج الأمانة العامة لإدارة هذه الولاية التي كلفها بها أعضاء الأمم المتحدة.

إن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥، الواردة في الوثيقة A/57/6/Rev.1، الملحق رقم ٦، تكلف الأمانة العامة بالاستراتيجية التالية لتطوير العمل بشأن القضايا المتعلقة بالأسرة: أولاً، تقديم "المساعدة إلى الحكومات والمجتمع العالمي من أجل مواصلة تنفيذ الوثائق الحكومية الدولية الرئيسية... والسياسات والبرامج الرامية إلى النهوض بقضايا الأسرة" وثانياً، الهدف الواجب تحقيقه هو "زيادة قدرات الدول الأعضاء على تعزيز الأعمال المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي بما في ذلك القضايا المتصلة ب... الأسرة"؛ وثالثاً، لقياس مدى تحقيق هدف البرنامج

الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على "أن تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية، وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

واسمحوا لي أيضاً بأن أذكر الوفود بأنه، طبقاً للمقرر ٤٠١/٣٤ للجمعية العامة، يحدد تعليل التصويت بمدة عشر دقائق، وتبدلي به الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في اتخاذ إجراءات بشأن مشروع القرار، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنمضي في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الثالثة، ما لم نُخطر مسبقاً بخلاف ذلك.

تبدأ الجمعية الآن البت في مشروع القرار الذي توصي به اللجنة الثالثة في الفقرة ١٨ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار المعنون "التحضير للذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠٠٤" بدون تصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٥/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في تعليل للتصويت بعد التصويت على القرار المتخذ لتوه.

السيدة كوركري (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): من دواعي سرور الولايات المتحدة أن تكون من بين الكثيرين الذين اشتركوا في تقديم القرار الوارد في الوثيقة A/58/497، بعنوان "التحضير للذكرى

وسر وفد الولايات المتحدة أن قرار اليوم يمكن تنفيذ باستعمال الموارد الموجودة حالياً. ويذكر أن جعل مسائل الأسرة من المهام العادية لمركز التنسيق المعني بالأسرة المنشأ حديثاً داخل شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية يعني أن المسائل المتعلقة بالأسرة ستستفيد من الموارد الكبيرة للشعبة عند الضرورة.

تلك ستكون الحالة - لا أثناء الاحتفالات بالذكرى السنوية في ٢٠٠٤ فحسب، ولكن أيضاً فيما بعد ذلك. وقرار اليوم يفعل أكثر من التكليف بتقديم المساعدة لأنشطة السنة التذكارية. إذ أنه يؤسس ولاية أكبر وأعمق يتعين أن تفي بها برمجة الأمانة العامة: فهو يعزز برنامج عمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المتعلق بالأسرة. بموجب أهداف السنة الدولية للأسرة + ١٠ بطرق مختلفة تطبق في المستقبل. والواقع أن مركز التنسيق المعني بالأسرة سيظل يتطلب الموارد بعد تغطية مهامه في الميزانية البرنامجية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يتخطى الأمم المتحدة في نيويورك، من المستصوب تشجيع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على مواصلة تنفيذ أدوار شراكاتها مع المنظمة في تنفيذ أهداف السنة التذكارية. ونسترعي الانتباه بوجه خاص إلى الحلقة الدراسية الرفيعة المستوى الرائعة المعنية بالأسرة للمنظمات غير الحكومية التي نظمتها لجنة السنة الدولية للأسرة + ١٠ في مقر الأمم المتحدة لافتتاح الاحتفالات بالسنة التذكارية في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

والولايات المتحدة، بدورها، ستنظم أنشطة لإعادة التأكيد على البيانات المعنية بالأسرة في الإعلان العالمي

عن طريق "زيادة عدد السياسات والبرامج المتصلة بالأسرة المعتمدة على الصعيد الوطني".

وتترجم هذه الاستراتيجية إلى مهام الدعم التالية للأمانة العامة: مشاورات مشتركة، ودفاع وترويج، وبحوث، وتعاون تقني.

ولكي نوضح بقدر أكبر من التحديد، تطلب الولاية دعم الأمانة العامة لآليات وبرامج التنسيق الوطنية للاحتفال بالسنة التذكارية؛ وتنفيذ لمشاريع ذات صلة من قبل اللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة؛ وبقدر أكبر من التحديد من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة فيما بين الجامعات من العلماء في مجال الأسرة، ومنتدى تفاعلي على شبكة الإنترنت، وسجل بالآليات الوطنية المعنية بمسائل الأسرة، ومواد دعائية - من قبيل مجموعات مواد إعلامية وملصقات وبرمجة راديو الأمم المتحدة - ودراسة بشأن الحالة العالمية للأسرة كان الأمين العام قد وعد بإجرائها بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في تقريره الوارد في الوثيقة E/CN.5/2003/6.

والواقع أن الولايات المتحدة تتطلع إلى التنفيذ السريع للولاية اليوم من قبل الأمانة العامة، وعلى وجه الخصوص من قبل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولجنة التنمية الاجتماعية من ضمن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وبالطبع، كان من المقرر أن تواصل الأمانة العامة متابعة أعمال سنة الأمم المتحدة الدولية للأسرة وهي سنة ١٩٩٤ حسب توصية الأمين العام في تقريره لعام ١٩٩٥ الوارد في الوثيقة A/50/370. ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٨١/٥٢ لعام ١٩٩٧ كانت الأهداف الأساسية للمتابعة تقوية ومؤازرة الأسر في أداء مهامها الاجتماعية والإنمائية والاستفادة من جوانب قوة الأسر، لا سيما على الصعيدين الوطني والمحلي.

مشروع القرار المعنون "التصدي للتهديدات والتحديات العالمية".

من سوء الطالع أن حضارة العالم تجبر اليوم بتواتر أكبر على مواجهة شتى التحديات والأخطار وذات طابع عالمي. وما النمو المنذر بالخطر لحجم ووحشية الإرهاب الدولي؛ والاتجار غير القانوني بالمخدرات؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية؛ ومواصلة سفك الدماء في الصراعات الإقليمية؛ وتدهور البيئة بشكل مزعج؛ وانتشار الفقر والامية والمرض - عوائق مستمرة للتنمية المستدامة بأسرها - سوى بعض من المشاكل التي يتعذر حلها من دون جهود جماعية متفق عليها يبذلها المجتمع الدولي بأسره.

قبل عامين أقر رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إعلان الألفية الذي اتفقوا فيه على المجالات والطرائق الرئيسية للتصدي للأخطار والتحديات الجديدة. وفي ضوء الزيادة غير المسبوقة في سرعة الحياة الدولية أصبح من الضروري مواصلة تكييف أعمال المجتمع الدولي مع الحالات السريعة التغير على نحو أكثر تركيزا وتنسيقا بغية تعبئة جميع مكونات منظومة الأمم المتحدة وجهود جميع الدول والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تنفيذ العمل الجماعي اليومي الهادف إلى وضع ردود فعالة على أخطار وتحديات عصرنا. كان هذا هو الهدف من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٤٥/٥٧، الذي اعتمد بالإجماع قبل عام تقريبا، ودعا الأمم المتحدة إلى القيام بدور تنسيقي وقيادي في وضع استراتيجية متكاملة وفعالة للتصدي لأخطار وتحديات القرن الحادي والعشرين على صعيد عالمي في سياق التحرك نحو تحقيق الأهداف التي نص عليها إعلان الألفية.

واستجابت دول أعضاء ومنظمات إقليمية عديدة لذلك القرار وقدمت آراءها للأمين العام للأمم المتحدة.

لحقوق الإنسان وتسليط الضوء على التقدير الشامل للأسرة، من ضمن أنشطة أخرى. وهي تتطلع إلى الترويج لتلك الأنشطة على نطاق واسع.

في ختام بياني، من المهم أن أذكر أن شعوب العالم ترتبط ارتباطا لا ينفصم بأسرة بشرية واحدة. إن الولايات المتحدة غيرة، شأنها شأن الآخرين، على هذه الأسرة، وهي تسعى إلى التعاون مع الدول التي تشاطرها أفكارها بغية جعل الأمم المتحدة تدافع عن أهمية الأسرة أمام المجتمع الدولي الأعرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠٦ من جدول الأعمال.

البند ٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع قرار (A/58/L.7/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشتها بشأن هذا البند من جدول الأعمال، مع البند ١٠ من جدول الأعمال في جلساتها من ٢٣ إلى ٢٧ في ٦ و ٧ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي لعرض مشروع القرار A/58/L.7/Rev.1.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): بالنيابة عن وفود أذربيجان، أرمينيا، أستراليا، أوكرانيا، البرازيل، بيلاروس، تايلند، جنوب أفريقيا، جورجيا، الصين، قيرغيزستان، كازاخستان، مصر، مولدوفا، الهند، اليابان، والاتحاد الروسي، يشرفني أن أقدم لنظر الجمعية العامة

”التصدي للتهديدات والتحديات العالمية“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.7/Rev.1؟
اعتمد مشروع القرار A/58/L.7/Rev.1 (القرار ١٦/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نستمع الآن إلى تعليل للتصويت بعد التصويت من إسبانيا.

السيد كارييدو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): بالنسبة للفقرة الأولى من منطوق مشروع القرار، يود وفدي أن يعلن مرة أخرى موقف الحكومة الإسبانية المعروف جيداً الذي يعتبر الإرهاب ظاهرة فريدة لا تحتاج إلى مزيد من التحديد.

وكما أشار الرئيس أزنار في بيانه أمام مجلس الأمن في ٦ أيار/مايو، الإرهاب ظاهرة فريدة وإن كانت لها آلاف الوجوه. ويتخذ الإرهاب مظاهر مختلفة، ولكن له هوية أساسية واحدة. ولا يوجد شيء اسمه إرهاب محلي وإرهاب دولي، أو إرهاب قديم وإرهاب جديد، أو إرهاب من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية. فالتصنيف شيء ربما يرغب فيه الأكاديميون ولكنه ليس مفهوماً سياسياً ويشيع الإرباك على الرغم من أية نوايا مزعومة. وجميع أنواع الإرهاب، التي هي مظاهر للعنف، هي نفس الشيء بصورة أساسية ويجب مكافحتها بنفس العداوة وعدم التعاطف.

وقد سلم بهذا مجلس الأمن نفسه في قراره ١٤٥٦ (٢٠٠٣)، المؤرخ ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، حيث استخدم عبارة ”الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره“، متجنباً بذلك تحديده بأية طريقة كانت.

ويأمل الوفد الإسباني في أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان في دورات الجمعية العامة المقبلة، لدى تدارسها مشروع القرار هذا أو مشاريع قرارات أخرى.

وكما هو معروف جيداً، قدم الأمين العام فيما بعد مبادرة لإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي سيبدأ عمله في القريب العاجل.

وقد أعد مشروع القرار المقدم اليوم لتنظر فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عقب سلسلة من المشاورات غير الرسمية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. ونود أن نشكر جميع الوفود التي شاركت في المناقشة.

وقد راعى مقدمو مشروع القرار في النص المقدم للنظر فيه الاقتراحات التي قدمت. وتعيد الديباجة تأكيد الدور التنسيق والرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إقامة نظام متماسك وفعال للتصدي للتهديدات والتحديات العالمية، وتعترف بأهمية اتباع نهج متكامل للقضاء عليها على أساس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وترحب بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ إعلان الألفية والملاحظات الواردة فيه بشأن الوسائل والأساليب اللازمة لمواصلة التصدي للأخطار والتحديات.

ويحيط القرار في منطوقه علماً بزيادة التفاعل بين أعضاء المجتمع الدولي لمواجهة التهديدات والتحديات العالمية، ويتضمن توصيات لمواصلة بذل الجهود في هذا الاتجاه مع قيام الأمم المتحدة بدور ريادي. وترحب الفقرة الرابعة بإنشاء الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير لإعداد مقترحات لعمل جماعي، وتعرب عن استعداد الجمعية العامة لأن تنظر، على سبيل الأولوية، في دورها التاسعة والخمسين، في توصيات الأمين العام بشأن نتائج عمل هذا الفريق.

ويأمل مقدمو مشروع القرار أن يعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/58/L.7/Rev.1، المعنون

النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى الدورة التاسعة والخمسين، وأن تدرجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين.

تقرر ذلك (المقرر ٥١٣/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم نظرنا في البند ٢٤ من جدول الأعمال.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ز) تعيين أعضاء في لجنة المؤتمرات

مذكرة الأمين العام (A/58/107/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية العامة مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/58/107/Rev.1. وكما جاء في هذه الوثيقة، نظرا لأن مدة عضوية الأرجنتين وبنن وبيرو وسيراليون وفنلندا وقيرغيزستان وليتوانيا ستنتهي يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سيكون من الضروري أن يعين رئيس الجمعية العامة، خلال الدورة الراهنة، سبعة أعضاء لملء الشواغر الناجمة عن ذلك. والأعضاء الذين يتم تعيينهم سيعملون في اللجنة لفترة ثلاث سنوات تبدأ يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

بعد التشاور مع رؤساء مجموعات الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى، عين الرئيس الأرجنتين وألمانيا والجمهورية العربية السورية ورومانيا والسنغال والمكسيك ونيجيريا أعضاء في لجنة المؤتمرات تبدأ ولايتهم اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت. وبهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٦٠ من جدول الأعمال.

البند ٤٣ من جدول الأعمال (تابع)

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

مشروع القرار (A/58/L.20)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية ناقشت هذا البند من جدول الأعمال في جلستها العامة الحادية والخمسين، المعقودة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/58/L.20.

ستصوت الجمعية الآن على مشروع القرار A/58/L.20. وأود أولا أن أذكر البلدان الأخرى التي انضمت إلى مقدمي مشروع القرار، وهي: ألمانيا والبوسنة والهرسك وتونس وموريتانيا ونيبال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.20 (القرار ١٧/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٤٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أفهم أنه لم يطلب النظر في هذا البند من جدول الأعمال في هذه الدورة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل

عاماً بعد عام لا تزال تتجاهل كلياً الحقائق الواقعة في الشرق الأوسط وتتناقض مع نص وروح الاتفاقات الموقعة.

فمشروع القرارين A/58/L.23 و A/58/L.24 يشيران على التوالي إلى ما يسمى بـ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، و "شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة". ومنذ أن أنشئت هاتان الهيئتان، أعاقا الحوار والتفاهم من خلال تصور مسبق ومنحاز للصراع العربي الإسرائيلي. فهما تشاركان في أنشطة تعوق، بدلاً من أن تشجع، التقدم نحو تحقيق حل سلمي يتفاوض عليه ومقبول لدى الطرفين. فضلاً عن ذلك، فإن شعبة حقوق الفلسطينيين، بحكم كونها هيئة في الأمانة العامة أنيطت بها ولاية النهوض بمصالح طرف واحد من أطراف الصراع، تتعارض تماماً مع الحياد والموضوعية اللذين يقتضيهما ميثاق الأمم المتحدة من الأمانة العامة، وتشكل مثالا على التحيز والافتقار إلى الشرعية فيما يتعلق بتعامل الأمم المتحدة مع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. إضافة إلى ذلك، تنفق هاتان الهيئتان موارد قيمة يمكن استخدامها على نحو أفضل لتلبية الاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، ناهيك عن الصراعات الأخرى في جميع أنحاء المعمورة.

يؤيد مشروع القرار A/58/L.25 "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين". وقد عمل هذا البرنامج أيضاً، من خلال مختلف حلقاته الدراسية وبعثاته ومعارضه، على تقديم تصوّر مشوه ومنحاز للصراع.

ويدعي مشروع القرار A/58/L.26/Rev.1 أنه يدعم "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية". ولكن مشروع القرار، في مضمونه وهدفه، يتعارض في الحقيقة مع الاتفاقات التي أبرمت بالفعل بين الطرفين ويقوض عملية السلام التي

٢٠٠٤. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علماً بهذه التعيينات؟

تقرر ذلك (المقرر ٥٨/٤٠٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/58/L.23 و A/58/L.24 و

و A/58/L.25 و A/58/L.26/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستأنف الجمعية العامة نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال، المعنون "قضية فلسطين" للبت في مشاريع القرارات A/58/L.23 إلى A/58/L.26/Rev.1. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة ناقشت هذا البند في جلستها الخامسة والستين و السادسة والستين، المعقودتين في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

نشرع الآن في البت في مشاريع القرارات

A/58/L.23 إلى A/58/L.26/Rev.1.

قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم في تعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت محدود بعشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاشام (إسرائيلي) (تكلم بالانكليزية):

ستصوت إسرائيل ضد مشاريع القرارات الواردة في الوثائق A/58/L.23 و A/58/L.24 و A/58/L.25 و A/58/L.26/Rev.1. إن إعادة اعتماد مشاريع القرارات الشعائرية المستكملة هذه

إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، جمهورية ترازيا المتحدة، فترولا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، موناكو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا،

يدعي أنه يدعمها. ويبدو منه كما هو مألوف في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالقضايا العربية - الإسرائيلية، أنه تقع على عاتق إسرائيل مسؤوليات بدون حقوق وأن للفلسطينيين حقوقاً ولكن بدون مسؤوليات. ويسعى مشروع القرار هذا صراحة للبت مسبقاً في قضايا يجب أن تحل من خلال المفاوضات، مما ينتهك الاتفاقات القائمة ويفسد عملية السلام ويقوض أسسها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت قبل التصويت.

سبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/58/L.23 إلى A/58/L.26/Rev.1.

نتنقل أولاً إلى مشروع القرار A/58/L.23، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف".

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية من بين مقدمي مشروع القرار A/58/L.23: توغو وعمان وناميبيا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، مصر،

الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيوتي، إكوادور، مصر، إريتريا، إثيوبيا، غابون، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فترولا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا،

جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا والجبل الأسود، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.23 بأغلبية ٩٧ صوتاً مقابل ٧ أصوات، وامتناع ٦٠ عضواً عن التصويت (القرار ١٨/٥٨).

بعد ذلك، أبلغت وفود الإمارات العربية المتحدة وتركمانستان وجنوب أفريقيا وغانا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي أن تصوت مؤيدة لمشروع القرار، وأبلغت جورجيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نتقل إلى مشروع القرار A/58/L.24، المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة".

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/58/L.24، أصبح البلدان التاليان من بين مقدميه: عُمان وناميبيا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، الرأس

البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا،
 بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،
 بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو،
 بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر،
 جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا،
 جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار،
 كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية،
 جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك،
 جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
 السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا،
 فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا،
 غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا،
 هايتي، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران
 (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا،
 اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت،
 قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
 لاوس، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية،
 ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي،
 ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،
 موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب،
 موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،
 نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان،
 باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،
 البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،
 رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت
 فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو،
 المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل
 الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا،
 سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري
 لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد،

إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاوس، لاوس، لاوس، لاوس،
 ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، موناكو، هولندا،
 نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا،
 البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،
 رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان
 مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد،
 سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا
 اليوغوسلافية السابقة، تونغا، أوكرانيا، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،
 أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.24 بأغلبية ٩٨ صوتاً
 مقابل ٦ أصوات، وامتناع ٦٣ عضواً عن التصويت
 (القرار ١٩/٥٨).

بعد ذلك، أبلغ وفد تركمانستان الأمانة العامة بأنه
 كان ينوي التصويت مؤيداً لمشروع القرار وأبلغ وفد
 جورجيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي الامتناع عن
 التصويت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نتقل إلى
 مشروع القرار A/58/L.25 المعنون "البرنامج الإعلامي
 الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة
 بشأن قضية فلسطين".

أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار
 A/58/L.25، أصبح البلدان التاليان من بين مقدميه: عُمان
 وناميبيا.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا،
 الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،

المؤيدون: سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان،

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا،
الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما،
البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا،
بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل،
بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو،
بوروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر،
جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا،
جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار،
كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية،
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك،
جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا،
فرنسا، غابون، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا،
غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي،
هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران
(جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا،
اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت،
قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية،
لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية،
ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي،
ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا،
موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب،
موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا،
نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان،
باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا،
البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،
رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت
فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو،
المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل

تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة،
تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس،
تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية
توانيا المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام،
اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات -
الموحدة)، ناورو، بالاو، الولايات المتحدة
الأمريكية.

الممتنعون:

استراليا، هندوراس، رواندا، تونغا، أوغندا،
أوزبكستان.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.25 بأغلبية ١٥٩ صوتا
مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٦ عن التصويت
(القرار ٢٠/٥٨).

[بعد ذلك أبلغ وفدا جورجيا وتركمانستان الأمانة
العامة بأنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية

العامة الآن في مشروع القرار A/58/L.26/Rev.1 المعنون
”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

أود أن أعلن أنه منذ عرض مشروع القرار
A/58/L.26/Rev.1، أصبح البلدان التاليان من بين مقدمي
مشروع القرار: عمان وناميبيا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

بما في ذلك حق تقرير المصير وبناء دولة فلسطينية، بينما تؤكد أهمية عملية التفاوض في الوفاء بتلك الحقوق. ومع ذلك، نشكك في القيمة التي يضيفها عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة الحقوق الفلسطينية سعياً إلى تحقيق ذلك الهدف النهائي. لذلك، حافظنا على امتناعنا عن التصويت على مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/58/L.23 و A/58/L.24.

السيد كرنيلوس (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييدها لتعليل التصويت هذا البلدان المنضمة إستونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وهنغاريا، والبلدين المنتسبين بلغاريا، ورومانيا؛ بالإضافة إلى البلد المنتسب إلى الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا. وأود أن أعلل تصويت تلك البلدان على مشروع القرار A/58/L.23، المعنون "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، ومشروع القرار A/58/L.24 المعنون "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة".

خلال العام الماضي، تعرض الشرق الأوسط، مرة أخرى، لمأساة وعنف كبيرين أسفرا، في جملة أمور، عن عدد كبير يثير الانزعاج من الضحايا المدنيين. ويدين الاتحاد الأوروبي أعمال الإرهاب والعنف الأخيرة، التي ليس من شأنها إلا أن تهدد بالخطر عملية السلام نحو المصالحة. ونحن مقتنعون بأن إطار عملية السلام بمثل المبرر المعقول الوحيد للأمل في إنهاء صراع سبب بالفعل الكثير جدا من المعاناة للشعبين طرفي الصراع.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بخارطة الطريق التي وضعها الفريق الرباعي، والتي قدمت للطرفين يوم

الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فترولا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، أوغندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتنعون:

استراليا، هندوراس، ناورو، رواندا، تونغ.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.26/Rev.1 بأغلبية ١٦٠ صوتاً مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٥ عن التصويت (القرار ٢١/٥٨).

[وبعد ذلك أبلغت وفود الإمارات العربية المتحدة وتركمانستان وجورجيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلّمين تعليلاً للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة برايس (كندا) (تكلمت بالانكليزية): لا تزال كندا تؤيد باستمرار حقوق الشعب الفلسطيني،

السيد القدوة (فلسطين): نحن نود فقط أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا العميق للدول الأعضاء التي صوتت لصالح القرارات الهامة التي تم اعتمادها للتو. وحتى نختصر الوقت، أود أيضا، مسبقا، أن أعبر عن تقديرنا لتلك الدول التي ستدعم القرارات اللاحقة تحت بند الحالة في الشرق الأوسط.

نود أن نشير بالتقدير، بشكل خاص، للدول الصديقة التي تبنت هذه المشاريع، وبطبيعة الحال، إلى الدول الأعضاء والدول المراقبة في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

بلا شك، أن هناك قيمة سياسية عالية نتيجة هذا الاعتماد بهذه الأغلبية الساحقة لقرارات اليوم، وهي أغلبية جاءت بالرغم من الضغوط الشديدة التي مورست والتي نعرف جيدا أنها تعدت ضغوط الأعوام الماضية. نشير أيضا في هذا المجال إلى أن المعارضة لهذه القرارات بالمعنى السياسي تبقى أساسا معارضة إسرائيلية فقط مدعومة للأسف الشديد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

نحن نكرر شكرنا وتقديرنا لكل الدول التي دعمت هذه القرارات الهامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروعا القرارين (A/58/L.27 و A/58/L.28)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة ناقشت هذا البند من جدول الأعمال في

٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتناولوا المسائل الجوهرية موضع الخلاف بينهما عن طريق مفاوضات مستدامة، وأن يتحركوا بسرعة نحو تنفيذ خارطة الطريق، من أجل تحقيق رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا لجنب داخل حدود آمنة معترف بها.

ويأسف الاتحاد الأوروبي لأن نطاق صلاحيات هيئتي الأمم المتحدة اللتين تتعاملان مع قضية فلسطين، واللتين هما موضوع مشروعي القرارين الذين أشرت إليهما، لا يعكس بالشكل الكافي روح عملية السلام. لهذا السبب، وكما فعلنا في الماضي، امتنعنا عن التصويت على مشروعي القرارين هذين.

السيد تومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): بوسعي أن أكون مختصرا.

المملكة المتحدة، شأنها شأن شركائها في الاتحاد الأوروبي، صوتت مؤيدة لمشروع القرار A/58/L.26/Rev.1، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، وقد فعلنا هذا لأننا نؤيد ضرورة إيجاد حل عادل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني. لكن المملكة المتحدة تأسف لأن مشروع القرار لم يكن متوازنا على نحو أفضل.

والمملكة المتحدة تدين الإرهاب إدانة تامة.

إن على كلا الجانبين التزامات من الضروري أن يفيا بها لإحراز تقدم بخصوص خارطة الطريق. ولا تزال المملكة المتحدة مستعدة لمساعدة كلا الجانبين في مسعاها للتوصل إلى السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا الآن إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت.

”الأطراف إلى تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة، من خلال مفاوضات مباشرة... على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وهدف هذه العملية تحقيق سلام حقيقي“.

إلا أن لغة مشروع القرار هذا تحاول أن تقرر سلفاً نتائج هذه المفاوضات، وبالتالي فإنها تتعارض مع أية فكرة حقيقية لتسوية خاصة للتفاوض.

لهذه الأسباب، ستصوت إسرائيل ضد مشروع القرارين هذين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت قبل التصويت. ستبت الجمعية الآن في مشروع القرارين A/58/L.27 و A/58/L.28.

نتنقل أولاً إلى مشروع القرار A/58/L.27، المعنون ”القدس“. طُلب إجراء تصويت مسجل. أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، كمبوديا، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك،

جلسيتها العامتين السادسة والستين والسابعة والستين، المعقودتين في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣.

ننظر الآن في مشروع القرارين A/58/L.27 و A/58/L.28.

أعطي الكلمة لممثل إسرائيل، الذي يرغب في أن يعلل تصويته قبل التصويت وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وتبدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاشام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): ستصوت إسرائيل ضد مشروع القرارين الواردتين في الوثيقتين A/58/L.27 و A/58/L.28.

بالنسبة لمشروع القرار A/58/L.27، أعلنت إسرائيل موقفها من عاصمتها، القدس، في مناسبات عديدة، وهو موقف معروف. فضلاً عن ذلك، القدس مسألة أعلن صراحة أنها متروكة لمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين، التي نسعى حالياً لإعادة عقدها. وقد التزم الطرفان، إسرائيل والفلسطينيون، بحل المسائل المتعلقة بالقدس حصراً من خلال المفاوضات. ومحاولة استخدام هذا المحفل كبديل للمفاوضات ينتهك الاتفاقات المعقودة بين الطرفين ويقوض أسس الثقة والتعاون الضروريين لكي تخلص مفاوضات الوضع الدائم إلى نتيجة مثمرة. ولهذا السبب تجد إسرائيل أن لغة مشروع القرار هذا المتعلق بالقدس غير مقبولة.

وبالنسبة لمشروع القرار A/58/L.28، المتعلق بالجلولان، أعلنت إسرائيل في مناسبات عديدة وعلى أعلى المستويات عن رغبتها واهتمامها باستئناف المفاوضات مع سوريا بدون شروط مسبقة. وكما قلنا سابقاً، عملية سلام الشرق الأوسط تقوم، أولاً وقبل كل شيء، على مبدأ المفاوضات المباشرة. كما أن خطاب الدعوة لمؤتمر السلام، المعقود في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ تدعو:

جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،
إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا،
غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا،
غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا،
أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية -
الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان،
الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان،
ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين،
ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف،
مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،
موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار،
ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر،
نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما،
باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال،
قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا،
رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس،
سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان
مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا
والجبل الأسود، سيشيل، سيراليون، سنغافورة،
سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا،
اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند،
السويد، سويسرا، الجمهورية العربية
السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو،
تونس، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، الإمارات
العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية، جمهورية تانزانيا المتحدة،
أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا،
زمبابوي.

المعارضون:

كوستاريكا، إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا
(ولايات - الموحدة)، ناورو، بالاو، أوغندا،
الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، نيكاراغوا،
رواندا، جزر سليمان، تونغا.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.27 بأغلبية ١٥٥
صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ٧ أعضاء عن
التصويت (القرار ٢٢/٥٨).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): مشروع القرار
A/58/L.28 معنون "الجلولان السوري". طلب إجراء
تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين،
أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين،
بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بليز، بوليفيا،
بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا
فاسو، بوروندي، كمبوديا، الرأس الأخضر، شيلي،
الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوت
ديفوار، كوبا، قبرص، جيبوتي، إكوادور، مصر،
إريتريا، إثيوبيا، فيجي، غابون، غانا، غرينادا، غينيا،
غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إيران
(جمهورية - الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا،
الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية،

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونغنا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي.

اعتمد مشروع القرار A/58/L.28 بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٦١ عضواً عن التصويت (القرار ٢٣/٥٨).

[بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيذا لمشروع القرار.]

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل التصويت على مشروع القرارين اللذين اعتمدا للتو. أود أن أذكر الوفود بأن مدة تعليقات التصويت محددة بعشر دقائق وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): صوتت جمهورية الأرجنتين لصالح مشروع القرار A/58/L.28، المتعلق بالجلولان السوري، لأنها تعتقد أن ستمته الأساسية تتعلق بعدم مشروعية اكتساب الأراضي بالقوة. فالفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة تحظر التهديد بالقوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة. وهذه قاعدة لا غنى عنها في القانون الدولي.

وفي نفس الوقت، أود أن أوضح موقف وفد الأرجنتين بالنسبة للفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار. إن تصويت الأرجنتين لا يعني بالضرورة إصدار حكم مسبق على مضمون تلك الفقرة، لا سيما إشارتها إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي لصالح مشروع القرار A/58/L.28، المعنون "الجلولان السوري". ويعبر هذا التصويت عن تأييد الحكومة

مدغشقر، ملاوي، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية ترازيا المتحدة، فتزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، بالاو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، استراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لا تفييا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، ناورو، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، إسبانيا، السويد، سويسرا،

كما يود الاتحاد الأوروبي أن يشير إلى أن أي تسوية سلمية نهائية لن تكون كاملة إذا لم تراعى الجانبين الإسرائيلي - السوري والإسرائيلي - اللبناني. وينبغي أن تستأنف المفاوضات في أسرع وقت ممكن بهدف التوصل إلى اتفاق. ويرحب الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، بمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر قمة الجامعة العربية في بيروت، والتي تعرض إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية شاملة لكامل منطقة الشرق الأوسط.

ونعتقد بأن مشروع القرار المتعلق بالحوار السوري يتضمن إشارات جغرافية يمكن أن تقوض عملية المفاوضات الثنائية. ولهذا السبب، فإن الاتحاد الأوروبي، كما في السنوات الماضية، قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار.

السيد معلوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط على جميع المسارات. أما معارضتنا لمشروع قرار الجمعية العامة المتعلق بالحوار السوري (A/58/L.28) فينطلق من المنظور الذي يعرضه مشروع القرار بشأن الحالة في الشرق الأوسط: فهو يشير ضمناً إلى أن إسرائيل وحدها هي التي تتحمل الالتزامات والمسؤوليات عن صنع السلام. وهذا المشروع الأحادي الجانب لا يتفق مع رغبة سورية المعلنة في تسوية مسألة الحوار عن طريق المفاوضات، على النحو الذي ينص عليه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

وأكد الرئيس السوري الأسد مؤخراً من جديد تأييده للتوصل إلى سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ويجب أن تعكس الأفعال السورية تلك الأقوال. ومما يؤسف له، أنها ليست كذلك في معظم الأحوال. وإن التأيد السوري للجماعات الإرهابية التي كرسست نفسها

البرازيلية للاتجاه الرئيسي لمشروع القرار وهو: دعوة جميع الأطراف إلى استئناف محادثات السلام التي ترمي إلى إقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة ٦ من المنطوق، أود أنؤكد موقف الحكومة البرازيلية بأن الحدود بين إسرائيل وسورية هي مسألة قابلة للتفاوض بين الطرفين بالاستناد إلى المعايير التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

السيد كارنيولوس (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت البلدان المنتسبة إلى الاتحاد وهي إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلدان المنتسبان بلغاريا ورومانيا، وكذلك أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، عن تأييدها لتعليق التصويت هذا على مشروع القرار الذي اعتمدتوا.

وأود أن أعلل تصويت بلدي على مشروع القرار A/58/L.28، المعنون "الحوار السوري". ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق إزاء استمرار تدهور الوضع في الشرق الأوسط. ويجب أن تتوقف دوامة العنف الحالية. ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للصراع في الشرق الأوسط. ويجب أن تستند أي تسوية عادلة ودائمة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسارين السوري واللبناني - إلى قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)؛ وإلى مرجعية مدريد، ولا سيما مبدأ الأرض مقابل السلام؛ وإلى تنفيذ خارطة الطريق وجميع الاتفاقات المبرمة بين الأطراف. وسنواصل العمل بلا هوادة مع الأطراف في المنطقة وضمن اللجنة الرباعية لتحقيق هذا الهدف.

المشروعة للشعوب، وبشكل خاص حقوق الشعب الفلسطيني.

لقد استمعنا من ممثل الولايات المتحدة إلى بيان يدعو فعلا إلى الأسف، والأسف العميق. فالولايات المتحدة هي راع لعملية السلام التي بدأت في مدريد. ولا يمكن أن يطلب من الراعي إلا أن يكون منصفًا وعادلاً. أما أن ينحاز بهذا الشكل الأعمى الذي عبر عنه المتحدث باسم الولايات المتحدة، فهو أمر غير مقبول على الإطلاق.

إن سوريا وخاصة في الحديث الذي أدلى به السيد الرئيس بشار الأسد يوم أمس، كانت مخلصاً فيما تتعهد به أمام المجتمع الدولي، وكانت كذلك طيلة الفترة الماضية. ونعتقد أن الولايات المتحدة هي أفضل من يعرف بالالتزامات التي وقعت عليها الجمهورية العربية السورية طيلة مباحثات طويلة رعتها الولايات المتحدة وأكدت من خلالها حرصها على التوصل إلى الحل العادل والشامل. إن ما استمعنا إليه من الممثل الذي تحدث باسم الولايات المتحدة هو تحريف وتزوير وتشويه للحقائق. كما أن زج مسألة أخرى بعيدة كل البعد عن البند المطروح ومشروع القرار المطروح يعتبر حقيقة مسألة سخيفة ولا تستحق الرد عليها. إن سوريا موجودة في لبنان، وهذا ليس موضوع حديثنا، بناء على طلب الشرعية اللبنانية، وبناء على اتفاقات بين البلدين.

وسوريا حريصة على أن يتمتع لبنان بسيادته واستقلاله بشكل كامل، وهذا التزام واضح ودائم ومستمر من قبل سوريا. أما إقحام ممثل الولايات المتحدة لهذا الموضوع، وأعتقد أن ذلك لأسباب شخصية في بعض جوانبها، فهو أمر مرفوض ولا يمكن القبول به. وأدعو وفد الولايات المتحدة إلى التفكير ملياً وكثيراً فيما ورد على لسان ممثلها من كلام غير مسؤول أمام الجمعية العامة حول هذا الموضوع.

لتأييد الصراع العربي الإسرائيلي، يفاقم من حدة التوترات الإقليمية ويهدد السلام الإقليمي. ويؤدي النفوذ الذي تتمتع به سوريا في لبنان إلى الإضرار بإمكانية استعادة لبنان لسيادته الكاملة. وما فتئ العديد من قرارات مجلس الأمن السابقة يتطرق إلى ذكر سيادة لبنان.

وإننا نهاب سوريا أن تعالج هذه المسائل وأن تفعل ما يلزم فعله لاستئناف مفاوضات السلام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار تعليل التصويت على مشروع القرار الذي اعتمد توا.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر إلى الوفود التي صوتت لصالح القرار المتعلق بالجوولان السوري A/58/L.28. لقد أكد هذا القرار مرة أخرى أن الاحتلال أمر مرفوض وأن بناء المستوطنات وتجاوز حقوق الشعوب أمر مرفوض أيضاً.

لقد وجهت الجمعية العامة بتصويتها اليوم رسالة واضحة إلى إسرائيل بضرورة احترام مبادئ الشرعية والميثاق بعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، وضرورة انسحابها من الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وأن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليست له أية شرعية على الإطلاق، وأن استمرار احتلالها للجولان وضمه بحكم الأمر الواقع يشكلان حجر عثرة أمام تحقيق سلام عادل وشامل. يجب على إسرائيل أن تستمع وأن تنصاع لصوت المجتمع الدولي الذي يؤكد أن الحل لا يمكن أن يكون إلا من خلال انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وإعادة الحقوق

(أ) إلى (هـ) المتعلقة بالمساعدة الإنسانية، وذلك بغية البت في مشاريع القرارات A/58/L.22 و A/58/L.32 و A/58/L.35. رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود في هذه المرحلة أن أعلن أنني أبلغت بأنه سيكون من المستصوب أن نبقي باب النقاش مفتوحاً بشأن البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين. وبناء عليه، نكون بذلك قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البندين ٣٧ و ٣٨ من جدول الأعمال.

السيد دياب (لبنان): نضطر إلى أخذ الكلمة تعقيباً على ما جاء على لسان مندوب الولايات المتحدة، ونعبر عن أسفنا الشديد لهذا الكلام غير المسؤول الذي جاء على لسان ممثل الولايات المتحدة، خاصة وأن ليس له علاقة لا من قريب ولا من بعيد بالموضوع الذي أمامنا اليوم، وهو موضوع الجولان السوري المحتل، الذي تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، مخالفة بذلك قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة والقرارات الدولية في هذا الشأن.

ونريد التأكيد على أن العلاقات السورية - اللبنانية تحكمها علاقات ودية بين البلدين وعلاقات حسن الجوار، وأن وجود سوريا في لبنان هو وفق اتفاقات بين البلدين، لبنان وسوريا. وندعو ممثل الولايات المتحدة إلى إعادة التفكير في الكلام الذي جاء على لسانه، هذا الكلام غير المسؤول والمرفوض من بلدي لبنان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): قبل الانتقال إلى البند التالي، أود أن أبلغكم بأمر يتعلق ببرنامج عمل الجلسة العامة ليوم الجمعة، ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. بالإضافة إلى البندين ٢٨ و ٤٠ (و) من جدول الأعمال المتعلقين بأفغانستان، سنتناول الجمعية العامة، كبندين ثان، البند ٣٥ من جدول الأعمال، "آثار احتلال العراق للكويت وعدوانه عليها". وستتناول الجمعية العامة، كبندين ثالث، البند ٤٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية من